مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد السوري
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، د. عصام إسماعيل، إيمان باباللي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4769
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 18:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد السوري

الدكتور نزار قنوع*
الدكتور عصام إسماعيل **
إيمان بابللي***

(تاريخ الإيداع 11 / 5 / 2015. قُبِل للنشر في 23 / 11 / 2015)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى اتفاقية الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، وخاصةً سورية، بوصفها تتأثر بهذه الاتفاقية شأنها شأن الدول النامية. كما أنه من الممكن أن تكون هناك آثار سلبية وإيجابية لمنظمة التجارة العالمية في الاقتصاد السوري، بالرغم من أن هذه الاتفاقية تأتي في عصر ازدياد حجم الإنتاجي الصناعي في الدول المتقدمة، وكونها تأتي كمحاولة لتصريف ذلك الإنتاج، وبما بعود بالفوائد والأرباح على اقتصاديات تلك البلدان.

كما أنه من الممكن أن يكون لانضمام سورية اكتسابها امتيازات وتسهيلات بما ينعكس على توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، وخفض كلفة الإنتاج، ورفع مستواه لمواجهة تحديات المنافسة لمنتجاتها وتحسين المستوى الاقتصادي العام للتنمية.

الكلمات المفتاحية: الجات، البلدان النامية، البلدان المتقدمة، التجارة، الاستيراد، التصدير.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد–جامعة تشرين– سورية.
** أستاذ مساعد –قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.
*** طالبة دكتوراه– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (6) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (6) 2015

The Effects of Gat on Developing Economies and on Syrian Economy

Dr. Nezar Kanoo[*]
Dr. Issam Esmaiel[**]
Eman Bably[***]

(Received 11 / 5 / 2015. Accepted 23 / 11 / 2015)

□ ABSTRACT □

This research aims to study the Gat arrangement and how it reflects on and affects the economies of the undeveloped countries as in the case of Syria. There might be advantages and disadvantages of Global Trade Organization on the Syrian economy in spite of the fact that this treaty has been signed in a time of increase in industrial production in the developed countries which aim to sell their products and increase their profits.

Perhaps, Syria's joining Gat might benefit and help develop its industries, decrease the cost of production and improve the economy.

Keywords: gat, undeveloped country, developed country, trade ,import, export.

[*]**Professor–Economics and planning Department– Faculty of Economy– Tishreen University- Syria.**

[**]**Assistant Professor-Economics and planning Department- Faculty of Economy- Tishreen Universit - Syria.**

[***]**Postgraduate Student- Economics and planning Department- Faculty of Economy- Tishreen University-Syria.**

مقدمة:

لم يعد التحول إلى سياسة التحرير التجاري، خياراً أمام أية دولة في العالم في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة باتجاه العولمة الاقتصادية الهادفة إلى تحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق العالمية لتصريف البضائع ودخول الاستثمارات الأجنبية.

وجاءت منظمة التجارة العالمية لتؤطر النظم القانونية للعولمة الاقتصادية، وحملت في طياتها مجموعة كبيرة من الالتزامات التي تقيد بها الدول المنتسبة إليها، وبهدف تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية وخصخصة القطاع العام.

ورغم كل ذلك لا يمكن لأي بلد أن يبقى بمعزل عن التحالفات والتكتلات الاقتصادية المحيطة به، ولا يمكن لسورية البقاء خارج منظمة التجارة العالمية، فنحن متأثرون بكافة الاتفاقيات التي تتم بين أعضائها ولا سيما أن جميع دول الجوار العربية والأوربية هم أعضاء في المنظمة وجميع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي تبرمها سورية هي بالتوافق مع اتفاقيات المنظمة، إذ نحن بشكل أو بآخر نطبق التزامات المنظمة.

وقد تقدمت سورية بطلبها للانضمام إلى المنظمة في نهاية عام 2001، وأكدت طلبها في عامي 2004 و2006 ومازال تسعى لحشد الدعم العربي والدولي والقيام بالإصلاحات الاقتصادية والتشريعية بما ينسجم مع قوانين المنظمة، وذلك لإدراج طلبها على جدول أعمال المنظمة.

مشكلة البحث:

يدرس هذا البحث أهم النقاط المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية خاصةً أن هذه المنظمة أصبحت في عصرنا الراهن إحدى أدوات النظام العالمي الجديد، كما يبين أثر الانضمام إلى هذه المنظمة في اقتصاديات الدول النامية خصوصاً سورية.

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية البحث في ظل النظام الاقتصادي العالمي من خلال التعرف على مبادئ الجات وأهدافها وأهم جولاتها حتى ظهور منظمة التجارة العالمية، وتوضيح دور المنظمة الذي تلعبه في معظم البلدان النامية بشكل دقيق لأن هذا الأمر يساعد الأفراد والجهات العامة في توسيع مداركهم الاقتصادية ومواكبة العصر الراهن وفهم مصطلحاته.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أهم الآثار الإيجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية في اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد السوري تحديداً، وبيان متطلبات انضمام سورية للمنظمة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج التحليلي المستند و المعتمد على البيانات التاريخية والمنهج الوصفي في تتبع واستقصاء مادته وتحليلها.

فرضيات البحث:

وهي:

1 -هناك آثار سلبية وإيجابية لمنظمة التجارة العالمية في اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد السوري خصوصاً وآثارها السلبية أكثر من آثارها الإيجابية على المدى القصير والمتوسط.

2 إن انضمام الدول النامية ومنها سورية إلى منظمة التجارة العالمية أصبح ضرورة حتمية وليس خياراً في ظل النظام التجاري العالمي الجديد والانفتاح الاقتصادي الغير محدود.

التعريف باتفاقية الجات:

ما هي الجات:

الجات هي معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تنضم إليها والتي ارتفع عددها من 23 دولة عند إبرام المعاهدة في عام 1947 إلى 118 دولة في عام 1994 ، وعلى الرغم من أن الجات ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية مثل صندوق النقد أو البنك الدولي إلا أنها قد اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقارب نصف قرن وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف. هذا وقد قامت سكرتارية الجات بالإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة للاتفاقية، وقد بلغ عدد هذه الجولات ثماني جولات بما فيها الجولة التي افتتحت أعمالها في عام 1993 والمعروفة بجولة أوروغواي[1].

الأهداف الخاصة بالجات:

ويمكن تلخيص أهداف منظمة الجات كما وضعها مؤسسوها بما يلي:

1- تحرير التجارة الدولية وتنظيمها.

2- تحرير العوائق التي تحول دون التبادل التجاري الحر.

3- تنشيط التبادل التجاري بين الأعضاء.

4- ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة ولتوسيع التجارة الدولية.

5- تشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة.

6- حسم الخلافات والمنازعات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعاية إدارة الجات.

المبادئ الرئيسة للجات:

وتشمل مبادئ الجات، ما يلي[2]:

أ. مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

ويعني هذا المبدأ أن التبادل التجاري يجب أن يبنى على أساس عدم التمييز بالمعاملة وذلك بأن يلتزم بموجبه البلد العضو بمنح بقية البلدان الأعضاء نفس المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم وحقوق الاستيراد والتصدير التي يمنحها إلى دولة أخرى من دول الاتفاقية دون تمييز.

ب. مبدأ المعاملة الوطنية:

أي إنه عندما يتم استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة وفق التعرفة المتفق عليها تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل بذات المعاملة التي تعامل بها السلع المنتجة وطنياً دون تمييز.

الحماية من خلال التعرفة الجمركية فقط:

وهذا يعني أن الحماية للسلع الوطنية يجب أن تتم عن طريق التعرفة الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحمائية مثل تحديد كميات للتصدير والاستيراد ومنح دعم للتصدير وغيرها من الإجراءات. ويتم تحديد التعرفة الجمركية بالتفاوض من خلال آلية عمل الجات.

القيود الكمية على المستوردات:

تمنع أحكام اتفاقية الجات الأساسية فرض القيود الكمية على المستوردات لأنها تشكل العائق الأكبر في وجه التجارة الدولية وتسمح الاتفاقية بمخالفة هذا المبدأ من قبل الدول النامية في الحالات التالية:

1- بسبب حاجة الدول النامية لترويج أو تنشيط صناعة محلية معينة.

2- في حالة حصول خلل في ميزان مدفوعاتها.

3- بهدف إجراء إصلاحات هيكلية في عملية الإنتاج.

إمكانية الإعفاء من بعض الالتزامات في حالات اضطرارية:

حيث يمكن لأي عضو في الجات عندما تضطره ظروفه الاقتصادية أو التجارية أن يطلب إعفاء من بعض الالتزامات الخاصة الواردة في اتفاقية الجات كما يمكن لأي عضو إذا وجد نفسه مضطراً لحماية صناعات محلية أن يطلب ذلك لفترة مؤقتة.

الترتيبات المتعلقة بحركة الترانزيت:

أي إنه لا يجوز أن تعامل تجارة الترانزيت معاملة تمييزية فيما يتعلق بعلم الباخرة وأمكنة تحميلها وانطلاقها وعبورها ومقصدها، وكذلك فيما يتعلق بملكية البضاعة والباخرة ووسائل النقل والإجراءات الإدارية المتخذة.

إمكانية تعليق تطبيق أحكام اتفاقية الجات تجاه بعض الدول الأعضاء:

حيث تجيز الاتفاقية لأي عضو بأن يرفض تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية على عضو جديد انضم إلى الاتفاقية لأسباب إقليمية أو سياسية أو عسكرية.

مبدأ عدم التمييز:

أي إنه لا يجوز لأية دولة عضو أن تستخدم التعرفة الجمركية أو أي قيد آخر بطريقة تمييزية بين الدول الأطراف التي تتعامل معها تجارياً.

قاعدة التمكين:

وتعني هذه القاعدة أن الدول المتقدمة الأعضاء في الجات تعمل على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية.

المفاوضات التجارية تحت مظلة الجات:

لمحة عن جولات مفاوضات الجات:

مرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بثماني جولات آخرها جولة أورغواي التي لها أهمية كبرى في إرساء القواعد الأساسية للجات، وتتمثل هذه الجولات فيما يلي**[3]**:

أ. جولة جنيف عام 1947: وقعت عليها 23 دولة بعد جولة محادثات تجارية دولية. وكانت أول محاولة لوضع لائحة لتنظيم التجارة وخفض التعريفة الجمركية على خمس حجم التجارة العالمية.

ب. جولة نيس عام 1949: انعقدت في مدينة نيس الفرنسية واتفقت هنالك 13 دولة من الدول الأعضاء في الاتفاقية على تخفيض التعرفة الجمركية على 500 سلعة.

ت. جولة توركواي عام 1950 انكلترا: حيث تبادلت 38 دولة عضو في المنظمة تخفيضات جمركية على 8700 سلعة.

ث. جولة جنيف عام 1956: والتي تمخضت عن خفض تعريفات جمركية بلغت قيمتها 2,5 مليار واختتمت في مايو من ذلك العام.

ج. جولة ديلون عام 1960: وهي نسبت إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية عقدت في جنيف وضمت 26 دولة، وتركزت مفاوضاتها على تنسيق اتفاقات التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوربية. كما أقرت هذه الاتفاقية مبدأ التعويضات للدول التي تضررت تجارياً من إنشاء المجموعة الأوربية.

ح. جولة كيندي عام 1964: نسبت إلى جون كيندي، عقدت في جنيف وأسفرت عن تخفيض عالمي للتعريفة الجمركية بنسبة تقرب من 30% على المنتجات الصناعية كما صيغت عدة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق وتم التوصل إلى مجموعة اتفاقيات دولية لتنظيم أسواق الحبوب الزراعية، وقعت عليها 62 دولة مشاركة.

خ. جولة طوكيو عام 1973: شاركت فيها 102 دولة تفاوضت حول اتفاقيات تتعلق بضرورة إزالة الحواجز غير الجمركية التي تعيق التجارة واستبدالها بحواجز صناعية هدفها الحماية التجارية بأساليب غير التعريفة الجمركية مثل تحديد المواصفات الفنية للسلعة أو اشتراط مستوى معين من الأمان الطبي أو الصحي ووضع قيود في مجال منح تصاريح الاستيراد والتصدير وتقديم الدعم السعري للمنتجات الوطنية وخاصة الزراعية.

د. جولة أورغواي عام 1986: لقد تضافرت مجموعة من الأسباب دعت إلى عقد جولة أورغواي، وهي:

1 – فشل الولايات المتحدة في تحقيق أي تقدم إيجابي لمعالجة موضوع دعم الصادرات الزراعية التي تنتجها السوق الأوربية المشتركة أو في إدخال ما يعرف الموضوعات الجديدة الخاصة بالخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر والملكية الفكرية في إطار الجات.

2 تفاقم المشكلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوربية المشتركة واليابان والرغبة في فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات الأمريكية.

وتعد جولة أورغواي أهم وأكبر الجولات حيث بدأت في عام 1986 بمشاركة 108 دولة وانتهت في عام 1994 في مراكش بحضور ممثلين عن أكثر من 118 دولة، 87 منها من الدول النامية. وقد وافقت 97 دولة منها في المؤتمر على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على أن تحل هذه المنظمة محل اتفاقية الجات لعام 1947 وتتولى الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات التي تم التوصل إليها من خلال الجولات السابقة**[4]**.

منظمة التجارة العالمية (WTO):

إنشاء المنظمة:

لقد كان إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم إنجازات جولة مفاوضات أورغواي إذا انتظر العالم قرابة 46 عاماً قبل تمكنه من إقامة هذه المنظمة. وكان قد أقر إنشاؤها في مؤتمر هافانا في عام 1947 غير أنه بسبب عدم تصديق الكونغرس الأمريكي على إحداثها حرصاً على الإبقاء على حرية التحرك للولايات المتحدة في فرض عقوبات تجارية بموجب قانون التجارة الأمريكي جعل الدول المشاركة تعمل على الإبقاء على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي عرفت باسم الجات عام 1947. وقد وقع على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في مراكش ممثلون عن 97 دولة وفي عام 1995 بلغ عدد الدول الموافقة على إنشاء المنظمة 124 دولة وينتظر أن يتزايد العدد باستمرار.

مهام المنظمة:

وتبدو أهمية المنظمة بوصفها الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها، كما تبدو أهميتها من المهام التي أنيطت بها وهي:

1 الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما فيها الاتفاقيات الجمعية عديدة الأطراف.

2 -تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية.

3 -الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.

4 -إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر مراكش.

5 -التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

أهم اتفاقيات الجات:

لم تعد الجات هي الأداة القانونية الوحيدة لتنظيم التجارة العالمية فالجات التي صار يطلق عليها اسم الجات 1994 لتمييزها عن الجات الأصلية عام 1947 أصبحت عضواً من عائلة جديدة تضم طائفة أخرى من الاتفاقات المنظمة للتجارة العالمية هذه الاتفاقات أطلق عليها(أخوات الجات) وبمقتضى نتائج جولة أورغواي سوف يتولى أمور هذه العائلة من الاتفاقيات الدولية كيان دولي جديد يتمتع بكل مقومات الشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية وهذا الكيان هو منظمة التجارة العالمية. ومن أهم أخوات الجات ما يلي:

1 -الاتفاقية المتعلقة بتجارة السلع التي تشمل مجالات الزراعة والمنسوجات والملابس.

2 -الاتفاقيات الخاصة بالقيود الفنية على التجارة والدعم والإجراءات المضادة والإجراءات الوقائية.

3 -الاتفاقات الخاصة بالإجراءات الصحية المؤثرة في التجارة العالمية إجراءات الفحص قبل الشحن، قواعد المنشأ، ترخيص الاستيراد.

4 -الاتفاق حول تنفيذ بعض مواد الجات، مثل الاتفاق حول تنفيذ المادة المتعلقة بالإغراق ومواجهته، والاتفاق حول تنفيذ المادة المتعلقة بقواعد التقييم الجمركي.

5 -الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

6 -الاتفاق حول القضايا التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

7 -الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

8 -مذكرات التفاهم حول القواعد وإجراءاتها وحول متابعة منظمة التجارة العالمية السياسات التجارية للدول الأعضاء.

9 -اتفاقيات الجمعية حول التجارة في الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية ومنتجات الألبان واللحوم وهذه الاتفاقات ليست ملزمة لكل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وإنما هي ملزمة فقط لمن ينضم إليها.

انعكاسات الجات على الدول النامية:

الدول النامية واتفاقية الجات:

لم تكن المبادئ التي تحكم نظام عمل الجات متفقة والمبادئ الأساسية التي قامت عليها استراتيجيات التنمية في الدول النامية، إذ إنها لم تلحظ ظروفها الخاصة. فقد وجدت الدول النامية أن الدول المتقدمة هي المستفيدة من الجات لأن الأخيرة قد ركزت على المصالح التجارية للدول الصناعية، أي على السلع الصناعية التي تنتجها وتتداولها فيما بينها في حين أسواقها مغلقة أمام منتجات الدول النامية التي تحقق فيها تقدماً نسبياً مثل السلع الزراعية والملابس والمنسوجات أو تفرض رسوماً جمركية عالية أحياناً أخرى.

وأمام هذا الخلل في النظام الاقتصادي العالمي فقد انصرفت الدول النامية إلى إنشاء منظمة دولية أخرى أكثر استجابة لمتطلبات التنمية بهدف تنظيم التجارة الدولية على أساس مبادئ مختلفة قامت عليها الجات.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)[5]:

عقد هذا المؤتمر في عام 1964 وهو المؤتمر الثاني بعد مؤتمر هافانا بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة عن تلك التي قامت عليها الجات.

وقد أشار هذا المؤتمر إلى تدهور تجارة الدول النامية بسبب عجزها عن بيع منتجاتها بأسعار مجزية، مما أضعف عن مقدرتها على شراء الآلات والمعدات من الدول المتقدمة، فشروط التجارة في صالح الدول الأخيرة وأثمان المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية لم ترتفع بنسبة ارتفاع أسعار المصنعة التي تستوردها.

ولمعالجة هذا الخلل فقد طلب المؤتمر بوجوب قيام النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها، ورفض (مبدأ المعاملة بالمثل) في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وضرورة أن تخصص الدول المتقدمة نسبة معينة من دخلها القومي لمساعدة الدول النامية. كما طالب المؤتمر بفتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية من مواد أولية ومنتجات صناعية، ومعاملتها معاملة تفضيلية، وكذلك مساعدتها للحصول على ما يلزمها من رؤوس الأموال سواءً منها أو من الهيئات الدولية. فالغرض من هذا المؤتمر هو تحقيق التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد):

فقد منحت الدول النامية مزايا دون تطبيق شروط المعاملة بالمثل، فالبلاد النامية لا بد أن تعامل معاملة خاصة تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية، بحيث تتمتع بمعاملة متميزة وتفضيلية في تطبيق أحكام الاتفاقية العامة. وبالاستناد إلى ذلك فقد أعفيت معظم السلع الصناعية التي تصدرها الدول النامية الأعضاء إلى أسواق الدول الصناعية من الرسوم الجمركية.

الانعكاسات الإيجابية والسلبية لاتفاقات الجات بالنسبة للدول النامية:

الانعكاسات الإيجابية:

وتتلخص هذه الآثار من وجهة نظر من يعتقدون في إمكانية حدوثها بالنسبة للدول النامية فيما يلي:

1 -انتعاش اقتصاديات الدول النامية: إن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم التبادل الدولي، ومن ثم زيادة في حجم الإنتاج القومي في معظم دول العالم وهذا يعني تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج الدول الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدول النامية.

2 -زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة: وذلك نتيجة لانطواء هذه الاتفاقات على عدد من الإجراءات تتيح إمكانية أكبر نسبياً لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجياً مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين، والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات الملابس الجاهزة.

3 -انتعاش بعض قطاعات الإنتاج: انطوت اتفاقات الجات الأخيرة على بعض البنود التي يرى البعض أنها ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي ومنها:

أ. تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.

ب. قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية، مما يحفز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها من أجل تحقيق الربحية.

ت. إن تحرير التجارة في الخدمات يتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية، حيث إن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب.

ث. زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية: فالمتوقع من اتفاقية الجات زيادة المنافسة بين دول العالم مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

الانعكاسات السلبية:

تكمن هذه الانعكاسات في بعض الآثار الضارة لاتفاقات الجات في الدول النامية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تفرض الاتفاقية قيوداً على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات مما قد يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

2. قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات قد يكون له آثار سلبية في تكلفة الإنتاج وعلى نفقة المعيشة.

3. الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية.

4. صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعة الوطنية الأمر الذي يساهم في ارتفاع معدلات البطالة.

إلا أنه يمكن الحد من تلك الآثار السلبية على الدول النامية من خلال ما أوجدته اتفاقات الجات من تدابير لحماية الدول النامية. ومن أهم تلك التدابير ما يلي:

أ – إمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعين والذي سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة في شكل منح غذائية أو قروض ميسرة.

ب –استمرار وجود الحصص الكمية على صادرات المنسوجات والملابس للدول النامية إلى الدول المتقدمة سيتيح للدول الصغيرة إمكانية أكبر في نمو حصصها التصديرية من هذه المنتجات بالمقارنة بالدول الأقل نمواً.

ت –إعطاء الدول النامية فترة أكبر في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالاتفاقية من تخفيف الحواجز الكمية وغير الكمية وبالتالي إمكانية أكبر في التكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هياكلها الإنتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى.

وهذا ثبت صحة الفرضية الأولى من فرضيات البحث بأن هناك آثاراً سلبية وإيجابية لاتفاقية الجات على اقتصاديات الدول النامية والآثار السلبية أكثر من الإيجابية.

علاقة سورية بالجات.

لقد أصبح انضمام سورية للجات أمراً لا بد منه، وذلك كي لا تبقى معزولة عن الاقتصاد العالمي، وهنا لا بد من دراسة واقع الاقتصاد السوري لتبيان إن كانت قادرة على الانضمام للجات أم لا، لذا لا بد من إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد السوري.

واقع الاقتصاد السوري:

أ. يتصف الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد زراعي، ويعاني في الوقت نفسه من ضعف الاستثمار في هذا القطاع، وعدم مرونته وانخفاض إنتاجية العمل فيه فهو لا يحقق الاكتفاء الذاتي، مما يجعل نسبة المنتجات الزراعية في إجمالي الواردات السورية نسبة عالية جداً.

ب. ضعف مخصصات البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة، مما ينعكس في ارتفاع تكلفة برامج التنمية ما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحماية الملكية الفكرية**[6]**.

ت. عدم قدرة الصناعة المحلية على مواجهة الصناعات الأجنبية، وذلك نتيجة لعدم الاهتمام بمقاييس الجودة ومواصفات التعبئة والتغليف والحفظ والتخزين العالمية، مما يشكل عائقاً أمام الصناعة المحلية في دخول الأسواق العالمية وعدم قدرتها على المنافسة.

ث. ضعف السياسات التسويقية وعدم الاهتمام بها والحاجة الماسة للشركات التسويقية المتخصصة، حيث إن قيام مثل هذه الشركات أصبح ضرورة تفرضها أسس التسويق الحديث.

ج. عند تحليل واقع الاقتصاد السوري ينبغي تحليل كل من القطاعين العام والخاص**[7]**.

القطاع العام:

يواجه القطاع العام كثيراً من المعوقات التي يجب تحديها وإصلاحها:

ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة وعدم دراسة واقع السوق الخارجية والمحلية بصورة اقتصادية، وذلك نتيجة ضعف دراسات الجدوى الاقتصادية.

سوء الإدارة وضعف استغلال الكوادر العلمية والفنية، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل وإلى هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج وما يسببه ذلك من خسارة اقتصادية للبلد.

تعمل شركات القطاع العام ضمن جملة من القوانين والتعقيدات، حيث تفتقر إلى المرونة الكافية وحرية التحرك في الأداء التسويقي، مما يجعل صفة الروتين هي صفة ملازمة لمؤسسات القطاع العام.

إن وضع العمالة في مؤسسات القطاع العام أشبه ما يكون بوضع العمالة في حالة البطالة المقنعة، حيث نجد أن الشركة التي تحتاج إلى 30 عاملاً مثلاً فيها 60 عاملاً، وما يترتب عليهم من نفقات زائدة على شكل أجور، طبابة...الخ. إن هذه النقاط لا تشكل إلا بعض العثرات التي يعاني منها القطاع العام في سورية.

القطاع الخاص:

تطورت مشاركة القطاع الخاص في سورية في العمل الاقتصادي منذ مطلع السبعينات حيث ازداد عدد المنشآت الصناعية من 8405 عام 1970 إلى حوالي 95267 عام 2008، وعلى الرغم من أن مساهمة القطاع الخاص تبلغ حوالي 39,5% من الإنتاج المحلي عام 2010 إلا أن هذا القطاع في سورية لم يأخذ دوره بعد في عملية التنمية، وإنما توجه في معظمه (خاصةً بعد قانون الاستثمار رقم 10)إلى الصناعات الخفيفة التي تحقق الربح السريع مثل الصناعات التحويلية البسيطة التي لا تتطلب رأسمال ضخم وتحقق أرباح سريعة**[8]**.

تعاني سورية كما تعاني معظم الدول النامية من النمو السكاني المرتفع الذي يعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم 3,5% سنوياً، إلا أن المعدل الحالي هو 2,15% وهي نسبة عالية جداً وهو يفوق بكثير النمو في الدخل القومي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 2136$ عام 2007**[9]**.

الانضمام إلى الجات ضرورة أم اختيار:

لقد وقف خبراء الاقتصاد في سورية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية موقفين متباينين أحدهما يدعو للانضمام، والآخر لعدمه، وكل فريق بين ما يؤيد رأيه:

حجج الداعين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

يستند الرأي المؤيد لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على عدة نقاط هي[10]:

- إن آثار تطبيق الاتفاقية سيطال الدول كافة، بغض النظر عن عضويتهم، وستشمل مجالات التطبيق العملي للاتفاقية نواح تضم الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وتجارة مختلف الخدمات من سياحة، ونقل، ومصارف، واستشارات، ومهن حرة، وفعاليات تجارية ذات صلة بالاستثمار والتنمية.
- ستصبح اتفاقيات الجات نافذة في مواعيد محددة تبعاً لفترات السماح التي أجازتها الاتفاقيات سواءً للدول المتقدمة أو النامية بغض النظر عما كانت الدولة عضو في المنظمة أم لا، وهذا سيمنح الوقت الكافي للدول النامية ومنها سورية لتسوية أوضاعها بما يتلاءم مع الإجراءات والسياسات التي تتطلبها هذه الاتفاقيات. وإن أي دولة ستنضم في المستقبل ستكون ملزمة بتطبيق الاتفاقات في مواعيدها المحددة، ولهذا فإن تأخير انضمام سورية للمنظمة ليس في مصلحتها لأن ذلك سيقصر المدة المتاحة لإجراء الإصلاحات المطلوبة في هياكلها الاقتصادية وأنظمتها التجارية التي تتطلبها اتفاقات الجات.
- إن انضمام سورية إلى المنظمة لا يتعارض مع مبدأ مقاطعة إسرائيل استناداً للمادة 35 من اتفاقية الجات عام 1947 التي أصبحت جزءاً من جات عام 1994.
- إن انضمام سورية للمنظمة لا يتعارض مع مبدأ الحماية للصناعة المحلية استناداً للمادة 19 (اتفاق الوقاية) الذي يسمح للدول الأعضاء والدول النامية بشكل خاص اتخاذ إجراءات وقائية ضد السلع الواردة للبلاد فيما إذا كانت تسبب ضرراً فادحاً للمنتجين المحليين أو تهدد بتشكيل خطر على الإنتاج القومي.
- إن عدم دخول سورية للمنظمة سوف يحرمها من الامتيازات والتسهيلات التي تتمتع بها أكثر من 90 % من دول العالم، أي كأنها تفرض على نفسها وبمشيئتها نوعاً من الحصار الاقتصادي.
- سيؤدي تحرير المستوردات إلى توسيع للقاعدة الإنتاجية، وتطويرها وتحديثها، وخفض كلفة الإنتاج، ورفع مستواه لمواجهة تحديات المنافسة للمنتج أو المنتجات الأخرى غير الوطنية.
- سيخلق وجود سورية في الجات الدافع الأمثل للمنتجين السوريين في الإسراع بتطوير منتجاتهم، بما ينعكس على المستوى الاقتصادي العام والتنمية، والارتقاء بالصادرات كماً وكيفاً، وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

حجج معارضي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[11]:

إن منظمة التجارة العالمية ستفرض شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية، التي ستكون محكومة بقيود أشد على الدول النامية ومنها سورية، والتي ستتحول إلى سوق كبيرة، تستغلها الدول الصناعية لتصريف إنتاجها الفائض عن حاجتها، وهذا ما سيؤدي إلى خمول اقتصادي في الدول المستوردة لهذا الفائض.

في مجال الصناعة السورية، يؤدي الأخذ بمبدأ السوق المفتوحة إلى الأضرار بالصناعة السورية، ويفقدها قدرتها التنافسية، رغم النصوص التي تجيز فرض إجراءات وقائية مؤقتة، والواقع يشير إلى عدم قدرة الصناعة السورية

على المنافسة لما تتطلبه من مواصفات الجودة في الإنتاج، وعمليات التعبئة والتغليف والدعاية والنقل، وضعف القدرة على المنافسة تقنياً.

-أما في مجال التجارة الخارجية سينجم عن تحرير التجارة الخارجية توسيع للقاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، إلا أن ذلك يستلزم شروطاً لا بد من توافرها، فانضمام سورية من شأنه وضع المنتجين السوريين أمام تحديات تدفعهم لبذل جهود ضخمة بغية تطوير الإنتاج[**12**].

-أما في مجال الخدمات المالية والمصرفية، يتطلب انضمام سورية موافقتها على اتفاقية تحرير الخدمات الشاملة للخدمات المالية والمصرفية، والسياحة والاستثمار، مما يعرض المؤسسات القائمة بالخدمات لمنافسة فاشلة، نظراً لأنها غير مؤهلة، ولا تمتلك أبسط مؤهلات الخوض في معترك تنافس كهذا، ولا تستطيع الصمود في مواجهة سواها من هيئات متطورة شكلاً ومضموناً.

-وفيما يتصل بقطاع الخدمات، سيقضي الشرط الاجتماعي باحتساب الأجور لليد العاملة، وما يلحق بها من مكافآت، وحوافز وعوائد تقاعدية، على أساس التماثل بين الدول الأعضاء، وبذلك تفقد سورية ميزة انخفاض أجور اليد العاملة.

-إن الدول النامية والدول الأقل نمواً والتي تشكل ثلاثة أرباع العالم قد تم إبعادها عن صياغة اتفاقات الجات من أول جولة 47 إلى جولة 94 وما على هذه الدول إلا أن تنضم وتذعن للاتفاقات وتطبق نصوصها وتتحمل سلبياتها.

وبناءً عليه، فإن انضمام البلدان النامية ومنها سورية إلى منظمة التجارة العالمية أصبح ضرورة حتمية وليس خياراً في ظل النظام التجاري العالمي الجديد والانفتاح الاقتصادي الغير محدود، وعلى هذه الدول اتباع استراتيجية هادفة إلى تقليل الآثار السلبية المتوقعة، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية من فرضيات البحث.

متطلبات الانضمام إلى الجات:

إن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عديدة ومتنوعة، وهي لا تختلف في جوهرها عن متطلبات الإصلاح الاقتصادي، وتقسم هذه المتطلبات إلى متطلبات على المدى القصير الأجل ومتطلبات على المدى الطويل الأجل.

المتطلبات على المدى القصير:

تحرير المبادلات التجارية من القيود الجمركية:

ويتم ذلك بإلغاء القيود الكمية، والفنية، والإدارية كالمنع والحظر والتقييد والحصص، وعدم التمييز في المعاملة بين المنتج الوطني والمنتج المستورد، وكذلك إلغاء الرقابة على القطع الأجنبي، وتوحيد أسعار العملة السورية، وتعويمها، وحرية تحويل القطع الأجنبي إلى الخارج، والتحرير المطلوب لا يقتصر على السلع لوحدها، بل يمتد ليشمل قطاعات هامة من الخدمات كالمصارف، والتأمين، وغيرها من القطاعات**[13]**.

محاولات تطوير القوانين الاقتصادية:

إن الخطوات الإصلاحية التي اتخذت في سورية، لا سيما إصدار وإعادة النظر في العديد من القوانين والتشريعات، كتعديل قانون الاستثمار رقم 10 الصادر عام 1991، والأحكام الجديدة بشأن إدخال وإخراج وحيازة العملات السورية والأجنبية، والقانون رقم 28 الصادر في 2001/3/29، الخاص بتأسيس مصارف خاصة في سورية...الخ.

تعد من الشروط والمتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن الانضمام يتطلب إضافة لذلك مراجعة العديد من القوانين والتشريعات، والتي منها مشروع قانون السوق المالية، إضافة لقوانين تشجيع الاستثمار، والقانون التجاري، وإجراءات العقود والتعاقد المتعلقة بالمشتريات الحكومية، وكذلك الاعتراف بقرارات التحكيم الدولية وغيرها[14].

حماية الملكية الفكرية:

خطت سورية خطوة هامة إلا أنها ليست كافية في هذا المجال بإصدار قانون حماية المؤلف وبانضمامها إلى اتفاقية باريس لعام 1863م لحماية الملكية الصناعية، لذلك كان لا بد لسورية من أن ترتب أوضاع حماية الملكية الفكرية، وذلك بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية الكثيرة والنافذة في هذا المجال.

المتطلبات على المدى الطويل[15]:

أ.توحيد أسعار صرف العملة السورية بهدف تعويمها:

لقد اعتمدت سورية سياسة الرقابة على الصرف منذ عام 1963م ثم استخدمت سياسة تعدد أسعار الصرف، عندما أصدرت السلطات النقدية قراراً بإنشاء السوق الموازية للصرف، إلا أنه وفي الظروف الراهنة، ومع ظهور ثورة المعلوماتية، التي شكلت من العالم سوقاً واحدة متقاربة ومتجانسة، أصبح من غير الممكن استخدام نظام الرقابة على الصرف، ولا سيما أن الاتجاه الحديث في الاقتصاد هو الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق والتحرر من كل القيود وخاصةً الرسوم الجمركية، وسورية كغيرها من الدول لا بد أن تسعى بكل إمكاناتها للقضاء على ظاهرة تعدد أسعار الصرف، وتعدد الإجراءات للانتقال إلى التوحيد، فالانفتاح الاقتصادي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، يتطلب تحرير أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، لكي يتناسب مع الدول المجاورة.

ب. بناء مؤسسات اقتصاد السوق في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

وهنا لا بد من إجراء تحويل في الإطار المؤسسي من أجل تحسين خدمة الاقتصاد السوقي، عبر الأسواق المالية والخصخصة، والتي تشكل الأدوات الداعمة لاقتصاد السوق.

الخصخصة:

إن الخصخصة لن تأتي من فراغ، بل ولدتها مجموعة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي نشأت من بعض مؤسسات وشركات القطاع العام في العديد من الدول لا سيما بعد التأميم، لذلك فإن عملية التخصيص لا بد أن تقترن بتوفير العوامل والمنطلقات التي تضمن استمرارها، تحقيقاً لأهدافها الأساسية في رفع مستوى الأداء، وتحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية، والتي لا يمكن أن تتحقق، إلا من خلال التوجه نحو إصلاح الاقتصاد الكلي وتحريره، وينبغي أن يصاحب برامج الخصخصة برنامج آخر أكثر أهمية، يتمثل في تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، فعمليات الخصخصة تظل مرحلة سوف تنتهي مهما طال أمدها، أما إنشاء المؤسسات فلا ينتهي، بل هو الدالة على نمو الاقتصاد، وهو المعبر الحقيقي عن القدرة على جذب الاستثمارات، من هنا تأتي ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية، كسياسة جذب الاستثمارات.

الأسواق المالية:

يعد إنشاء سوق الأوراق المالية من أهم قرارات الإصلاح الاقتصادي في سورية والهدف منه تشجيع الاستثمار وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين وإيجاد منافذ تتيح لهم توظيف أموالهم وتداول هذه الأموال من خلال التشجيع على إقامة الشركات المساهمة التي تشكل السوق المالية أحد مصادر تمويلها.

وقد بينت دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أن عدم وجود إمكانية تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، يعد واحداً من العوامل المعوقة للاستثمار في سوق مالية متطورة، في حين تساهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية، من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائضهم في قنوات استثمارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً، كما توفر للمستثمرين درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاءون، كما تسهم في توفير المعلومات والبيانات المالية والاقتصادية عن الأوضاع الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، مما يمنح متخذي قرارات الاستثمار أرضية عالية لاتخاذ قراراتهم بصورة أكثر علمية، وتسهم في تحقيق الأسعار العادلة للأوراق المالية من خلال آلية السوق، وقوانين العرض والطلب، وبشكل يعكس مدى نجاح وفاعلية الشركات المدرجة في السوق**[16]**.

يعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من أهم أحداث عصر ما بعد الحرب الباردة وتأتي أهمية هذه المنظمة كونها تشكل العمود الثالث للنظام العالمي الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هذا وقد قدرت الأمانة العامة للجات الزيادة في العائد الإجمالي من التجارة العالمية سيبلغ حوالي 210 مليارات دولار سنوياً بدءاً من عام 1995 ستنال مجموعة الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان النصيب الأكبر، أما الدول النامية فلا يصيبها إلا ما يقارب 8% فقط. وهنا لا يغطي في الواقع إلا جزءاً من الأضرار التي ستلحق بها بسبب تحرير التجارة وزيادة أسعار السلع الغذائية والصناعية المستوردة.

النتائج والمناقشة:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1 -هناك آثار سلبية وإيجابية لمنظمة التجارة العالمية في اقتصاديات الدول النامية والاقتصاد السوري خصوصاً وآثارها السلبية أكثر من آثارها الإيجابية في المدى القصير والمتوسط.

2 -إن انضمام الدول النامية ومنها سورية إلى منظمة التجارة العالمية أصبح ضرورة حتمية وليس خيار في ظل النظام التجاري العالمي الجديد والانفتاح الاقتصادي الغير محدود.

وطالما أننا نعيش في عالم يرسم الأغنياء فيه قواعد اللعبة، وطالما أن تقوية مركز الدول العربية والدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، لذلك سيكون التعايش مع النظام الجديد أمراً لابد منه، وفي هذه الظروف ليس هناك مجال أمام الدول العربية والدول النامية إلا أن تعمل على تقليل الخسائر المحتملة واغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام وتحويل هذه الفرص من فرص نظرية إلى واقعية.

وهنالك ثلاثة سبل يجب على الدول النامية والدول العربية أن تسلكها وهي:

1 -**السبيل الأول:** ويتضمن إعادة هيكلة اقتصادياتها بقصد بناء قوتها الذاتية وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج وتحسين وضعها في نظام تقسيم العمل الدولي.

2 -**السبيل الثاني:** من أجل تقليل الخسائر المتوقعة يجب العمل على:

أ. الدراسة الدقيقة للاتفاقات للتعرف إلى النواحي التي تتمتع فيها الدولة بمعاملة تفضيلية أو باستثناءات خاصة.

ب. اغتنام الفرص المتاحة للضغط من أجل تحديد فترات التمتع بالإعفاءات من تطبيق بعض القواعد ومن أجل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية. وهذا يتطلب عملاً جماعياً من قبل الدول العربية والدول النامية.

ت. المتابعة الدقيقة لمدى التزام الدول الأخرى وخصوصاً المتقدمة بالتزاماتهم في النظام الجديد ولمدى استجابتها للدعوة المتضمنة تقديم معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً إلى الدول النامية.

ث. الحرص على التمثيل الجيد كمياً وكيفياً للدول العربية والنامية في المجالس واللجان والهيئات المختلفة لمنظمة التجارة، حيث إن قدرة الدول العربية والنامية على زيادة المكاسب وتدنيه الخسائر والحصول على معاملة أكثر تفضيلاً تتوقف على قدر تمثيلها وقدرة ممثليها على التفاوض في المنظمة.

3 -السبيل الثالث : بالنسبة للدول العربية هو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي حيث أصبح ضرورة ملحة لمواجهة المنافسة غير المتكافئة مع التكتلات الاقتصادية التي ظهرت ولتحقيق الانضمام للجات بأقل الخسائر.

كما نقترح:

-سعي البلدان النامية للمزيد من التكتل لمواجهة التحديات الدولية وتشكيل التكتلات الاقتصادية الكبرى.

-زيادة الاهتمام بعمليات البحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه، والاهتمام بمقاييس الجودة وزيادة قدرة البضائع على المنافسة. والاهتمام بالتسويق.

المراجع:

1 -د. العيسوي إبراهيم، 1995-الجات وأخواتها. مركز دراسات الوحدة العربية، ص(13).

2 -د. شومان عدنان، 1996-اتفاقيات الجات الدولية. دار المستقبل، دمشق، ص(17).

3 -د. حشيش عادل أحمد، 2000-العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،ص(283).

4 -د. جامع أحمد، 1999-العلاقات الاقتصادية الدولية. ص(387).

5 -العبادي عبد الناصر، 2005-منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية. بغداد، العراق، ص(108).

6 -د. شعبان إسماعيل، 1998-علاقات اقتصادية دولية. منشورات جامعة حلب، ص(54).

7 -د. محمود يوسف عبد العزيز، 2005-منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول العربية وإمكانية انضمام سورية لها. مجلة بحوث جامعة تشرين، ص(4).

8 -الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011.

9 -المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011.

10 - د. العربيد عدنان، 2005-إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية. مجلة البحوث العلمية، جامعة تشرين، العدد 27.

11 - د.العبد الله مصطفى محمد، 1998-الجات وآثارها على الاقتصاد العربي. مجلة الفكر السياسي، العدد 2.

12 - د. شعبان إسماعيل، 1998-علاقات اقتصادية دولية. منشورات جامعة حلب، ص(5).

13 - د. الحمش منير، الاصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة. دار الرضا، دمشق، ص(230).

14 - د. الشلاح راتب، 2001-حول إصلاح النظام المصرفي. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرة بتاريخ 2001/3/20.

15 - د. العربيد عدنان، 2005-إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية. مجلة البحوث العلمية، جامعة تشرين، العدد27.

16 - عوض الله زينب حسين، 1998-الاقتصاد الدولي. الدار الجامعية، بيروت، ص(80).